



مجلس المنظمات اللبنانية الأميركية:

## نطالب بلجنة تحقيق دولية في حالات خطف نفذتها سوريا

- الأميركية ان بعض عائلات المعتقلين زارت السجون السورية ودفعت الاموال الباهظة لضباط اجهزة الاستخبارات السورية لتتمكن من رؤية بعض المعتقلين، وان هؤلاء الضباط يشترطون على هذه العائلات ان توافق على عدم ذكر ما يحصل معها والا خسرت امتياز زيارة المعتقلين. لذا نطالبه بالآتي:

اولا: الافراج الفوري عن جميع المواطنين اللبنانيين الذين لا يزالون معتقلين في السجون السورية.

ثانيا: السماح بدخول اللجنة الدولية للصليب الاحمر والمنظمات الانسانية السجون السورية لتفقد المعتقلين اللبنانيين.

ثالثا: تسليم عائلات المعتقلين رفات الضحايا الذين توفوا خلال فترة الاعتقال، اما بالمرض واما بالتعذيب واما نتيجة التصفية الجسدية.

رابعا: تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في حالات خطف نفذتها القوات السورية في حق المواطنين اللبنانيين.

خامسا: على سوريا ان تضع لائحة دقيقة وشاملة ومفصلة تذكر فيها جميع اسماء المعتقلين وتشمل اسماء اللبنانيين الذين:

أ - اوقفتهم القوات السورية في لبنان.

ب - اوقفهم حلفاء سوريا ونقلوا الى سوريا.

ت - أفرج عنهم.

ث - تمت تصفيتهم في مراكز المعتقلات السورية.

ج - توفوا في المعتقلات نتيجة المرض او بسبب الظروف الصحية السيئة.

ح - لا يزالون حتى اليوم موقوفين في السجون السورية.

ونناشد الامم المتحدة المساعدة الفورية في حل هذه المشكلة، وخصوصا ان المنظمة الدولية تشكل السلطة العالمية في الامور الدولية وتحمل شعلة العدالة والأمل البشرية.

عرض مجلس المنظمات اللبنانية الأميركية (CLAO) مع الدبلوماسيين المعتمدين في الامم المتحدة، تطورات القضية اللبنانية في ضوء تحرك اللبنانيين من اجل تحقيق حرية بلدهم واستقلاله.

وسلم رئيس اللجنة الانسانية في المجلس سمار ابو غزالي عددا من البعثات الدبلوماسية ملفا كاملا، بالتعاون مع منظمة "سوليد"، عن المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية تضمن وقائع موثقة عن عملية خطف اللبنانيين منذ بداية الحرب، فيما لا يزال عدد منهم حتى الآن، في المعتقلات السورية.

وتضمن الملف المذكرة الآتية: "ان المجلس يرغب في لفت الامم المتحدة الى مسألة مقلقة تؤثر على المجتمع اللبناني منذ احتلال القوات السورية للبنان. وتتناول القضية مواطنين لبنانيين خطفتهم القوات السورية، ونقلتهم الى السجون السورية. منذ 1976 اعتقلت القوات السورية آلاف المواطنين اللبنانيين الذين نقلوا الى السجون بطريقة غير شرعية وتتناقض مع القوانين اللبنانية والشرائع الدولية، وافرج عن عدد من المعتقلين، لكن البعض الآخر توفي وهو في الاعتقال، اما نتيجة التعذيب او التصفية الجسدية المتعمدة او المرض، ولا يزال يعاني آخرون ظلم السجون السورية حتى اليوم.

وتعتبر هذه المشكلة من أسوأ نتائج الحرب التي وقعت على الارض اللبنانية، ولا تزال الحكومة السورية تقوم بخرق لحقوق الانسان وترفض اجراء أي تحقيق جدي في قضايا المعتقلين، ولن يكون من حل لهذه المشكلة اذا واصلت الحكومة السورية عدم اعترافها بوجود المعتقلين اللبنانيين في سجونها.

في الوقت الذي تتجاهل فيه سوريا والحكم اللبناني الذي عينته وجود هؤلاء المعتقلين، سجل مجلس المنظمات اللبنانية